

ظاهرة الترادف في اللغة العربية بين اصطلاح اللفظ ووظيفة المفهوم

د/ أحمد مطهري

جامعة وهران 1- أحمد بن بلة - (الجزائر)

الملخص بالعربية:

يدور هذا البحث حول ظاهرة الترادف في اللغة العربية، باعتباره ظاهرة ثراء وعامل من عوامل الخصوبة اللغوية التي تمتاز بها لغة القرآن الكريم، وهذا دليل على مرونتها واتساعها لاحتواء أسماء كثير من مسميات الأشياء، بحيث تطرقنا فيه للمفهوم اللغوي والاصطلاحي للترادف كمعنى عام، ثم معنى خاص يدخل الدراسات اللغوية، ثم عرجنا حول مكانة الترادف عند القدماء والمحدثين، والأسباب الأساسية التي دفعت العلماء بالقول بظاهرة الترادف، كما وضحنا بكثير من المعطيات أسباب إنكار هذه الظاهرة، وأخيرا مجموعة الفوائد التي رآها العلماء مهمة من جراء الترادف، ثم أنهينا البحث بخاتمة سجلنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: الترادف - التماثل - اللغة - الاصطلاح - اللفظ - المعنى - القدماء - المحدثين - الإثبات - الإنكار - الكلمة - السياق.

ملخص بالفرنسية:

Cet article traite de la "synonymie" sur la base d'une comparaison définitoire évolutive entre son concept relatif à la tradition linguistique arabe et celui relatif aux différentes vues et théories linguistiques modernes arabes et autres. Le texte met particulièrement l'accent sur la dichotomie synonymique: partielle/totale en penchant plus vers le côté "partiel" de la notion de "correspondance sémantique" lexicale, et surtout contextuelle de collocation, arguant en l'occurrence de sa présence ou non en tant que fait linguistique notable et effectif.

توطئة:

إنّ الترادف يعد من أهم عوامل ثراء اللغة العربية، والمتأمل الباحث في لغتنا العربية يدرك أنّها من أغزر لغات العالم ثروة من حيث الألفاظ والكلمات وأخصبها بلاغة وتعبيرا، ولذلك فإنّ الباحث في أصول ومفاهيم وعوامل إثراء اللغة العربية يدرك وببساطة أن الإشكال قائم حول تسمية الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، وليس ثمة مشكلة في أن لكل لفظ معنى واحدا لأن هذا

يجري مجرى الأصل، ولا اختلاف بين اثنين في قضية الأصول، بينما الاهتمام بما تفرع عن الأصل وتعدد، وبذلك حظيت قضية دلالة الألفاظ وتعدد المعاني باهتمام الدارسين القدماء منهم والمحدثين. ومن بين عوامل التعدد الدلالي للفظ قضية الترادف التي حظيت باهتمام الباحثين في شتى لغات العالم، ولغتنا العربية خاصة.

أ- ماهية الترادف:

1- التعريف اللغوي:

من دلالات الترادف ما قاله الراغب الأصفهاني: "رَدَفَ: الرَّدْفُ التَّابِعُ، وَرَدَفُ الْمَرْأَةِ عَجَزَتُهَا، وَالتَّرَادِفُ التَّتَابُعُ وَالتَّرَادِفُ الْمُتَأَخَّرُ وَالمُرَدَّفُ الْمُتَقَدِّمُ الَّذِي أُرْدَفُ غَيْرُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنْ مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾¹، قَالَ أَبُو عبيدة: مُرَدِّفِينَ جَائِينَ بَعْدُ، فَجَعَلَ رَدَفَ وَأُرْدَفَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ"²، وَجَاءَ فِي المَعْجَمِ الوَسِيطِ: "رَدَفَهُ يَرْدُفُهُ رَدْفًا: رَكِبَ خَلْفَهُ. وَرَدَفَهُ تَبَعَهُ، وَرَدَفَهُ أَمْرٌ: دَهَمُهُ. رَدَفَهُ يَرْدُفُهُ رَدْفًا: رَدَفَهُ، وَيُقَالُ: رَدَفَ لَهُ أَمْرٌ: دَهَمَهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ العَزِيزِ: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾³، وَ: تَرَادَفَا: تَتَابَعَا، وَتَرَادَفَا رَكِبَ أَحَدُهُمَا خَلْفَ الْآخَرَ، وَتَرَادَفَا تَعَاوَنَا، وَتَرَادَفَتِ الكَلِمَتَانِ: كَانَا بَيْنَهُمَا التَّرَادُفُ"⁴.

ومما سبق نستنتج أن "المادة (ردف) في العربية وزنين، رَدَفَ يَرْدُفُ رَدْفًا وَرَدَفَ يَرْدُفُ رَدْفًا، بِمَعْنَى تَبَعٍ، وَتَوَالَى وَرَكِبَ فِي الخَلْفِ، وَمِنْ مَزِيدِ هَذَا الثَّلَاثِي اشْتَقَّ عَلَى وَزْنِ (تَفَاعَلَ)، تَرَادَفَتِ الكَلِمَاتُ إِذَا تَشَابَهَتْ فِي المَعْنَى وَمَصْدَرُ تَرَادَفَ التَّرَادُفُ وَاسْمُ فَاعِلِهِ المُرَادِفُ، اللَّذَانِ يَطْلُقَانِ سِيَانًا عَلَى ظَاهِرَةِ تَعَدُّدِ الأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى الوَاحِدِ"⁵.

2- التعريف الاصطلاحي:

هو اتفاق الكلمات في المعنى واختلافها في اللفظ، أو بتعبير آخر هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، "فالترادف معناه اصطلاحاً اختلاف الألفاظ في الحروف واتفاقها في المعنى"⁶، فهو ظاهرة لغوية تحظى بها اللغة العربية، وهو عامل مهم من عوامل إثرائها، مع العلم أن هناك من العلماء من أنكروه واعتبره قصورا يصيب اللغة فيجب البحث عن علاج له.

وقد تعرض سيبويه إلى ظاهرة الترادف وذلك في قوله: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو ذهب

وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف كقولك وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة وأشباه كثيرة⁷.

وقد تناول ابن جني الترادف وأشار إلى أهميته الكبرى ومنفعته العظيمة، وأنه مختص باللغة العربية وذلك لعظمتها وشرفها وخصص له باباً أسماه: "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"، بحيث يقول فيه: "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه، وذلك كقولهم: خُلِقَ الإنسان فهو (فُعِل) من خَلَقَت الشيء؛ أي مَلَسْتَه ومنه صخرة خلقاء للملساء، ومعناه أن خُلِقَ الإنسان هو ما قُدِّر له وورُتَّب عليه، فكأنه أمر قد استقر، وزال عنه الشك، ومنه قولهم في الخبر: (قد فرغ الله من الخلق والخلق)، والخَلِيقَةُ فَعِيلَةٌ منه"⁸، فالترادف هو اختلاف الأسماء الكثيرة على المعنى الواحد، وقد اتفق فقهاء اللغة حول تعريفه.

كما أشار إليه فخر الدين الرازي وهو ما أورده عنه السيوطي بقوله: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد. قال: واحتزنا بالإفراد عن الاسم والحد فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم، فإنهما دلا على شيء واحد، لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة، والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول، والفرق بينه وبين التابع وحده لا يفيد شيئاً كقولنا: عطشان نطشان"⁹.

ولعل المتصَّحِّح لهذا الكلام يدرك تمام الإدراك أنَّ "تعريف الإمام الرازي هو التحقيق بالقبول، فقد فرق بينه وبين الاسم والحد، وبين المتباينين، وبين التوكيد، وبين التابع. فالحد ليس من الترادف، فهو وإن كان يحمل معنى الاسم نفسه؛ لأنه يفصل ويبين معنى الاسم المشكل، إلا أنه جملة مركبة، والتراكب يشترط فيه انفراد الألفاظ. وأخرج المتباينين، كالسيف والمهند، فهما يدلان على شيء واحد، إلا أنَّ الأول يدل عليه باعتباره الذات، والثاني باعتبار الصفة، كما أخرج التوكيد، فإن الثاني فيه يفيد تقوية الأول، في حين أنَّ الثاني في الترادف يفيد ما أفاده الأول، وأخرج أيضاً الإبتاع فإنَّ التابع وحده لا يفيد شيئاً، كقولنا عطشان نطشان، وساغب لاغب، وهو حب ضب، وخراب يباب، ومثل الإمام للترادف بالحنطة والبر والقمح"¹⁰.

وبالنظر إلى ما سبق، فإنَّ الترادف هو مجموعة الكلمات التي تختلف في ألفاظها وتتفق في معانيها؛ أي تتباين فيها الأبنية والأصول في الشكل والوزن والتركيب، وتتفق في الدلالة، وذلك هو

المعنى الذي رأيناه في مختلف أقوال ونصوص العلماء، وذلك أيضا "هو المعنى الذي أعطي للترادف في المعاجم المخصصة.

ب- الترادف بين القدماء والمحدثين:

1- عند القدماء: لقد جاء عن ابن فارس في "باب الأسماء كيف تقع على المسميات" قوله: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند والحسام"¹¹. وبالنظر إلى قول ابن فارس ندرك أنه يُقَرَّر بوجود علاقة تربط ما بين المسميات المختلفة، هذه العلاقة التي تتركز على قدر كبير وواضح من الدلالة مما يجعل أحد الألفاظ ينوب عن الآخر في عملية الكلام ووفق ما يقتضيه سياق الحال، لكن ابن فارس لا يطلق هذه العلاقة الدلالية كامل الإطلاق، بل يقيدتها بأن كل لفظ له دلالاته الخاصة، وما الترادف بين لفظين مختلفين إلا اتفاق في قدر معين من الدلالة، ويتضح ذلك في قوله: "والذي نقوله في هذا: أن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قوم، فزعموا أنّها وإن اختلفت ألفاظها فإنّها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف وعَضْبٌ وحُسامٌ. وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع. قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، واحتج أصحاب المقالة الأولى: بأنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يعبر عن شيء بغير عبارته، وذلك أن نقول في "لاريب فيه": "لا شك فيه"، فلو كان (الريب) غير (الشك) لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ، فلما عُبر عن هذا عُلم أن المعنى واحد"¹².

فابن فارس وفق مذهبه، ووفق ما نقله عن غيره، "يرى أن بين اللفظين مشاكلة، وأن بينهما قدرا من الدلالة يسمح بنباية أحدهما عن الآخر في الكلام، ولكنه يؤكد على أن كل لفظ منهما يحمل دلالة خاصة ليست في الآخر"¹³.

ولعل معنى الترادف التام هو ما جاء عن الغزالي والسيوطي في تعريفهما للترادف، فالغزالي يقول: "وبالجملة على اسمين لمسمى واحد يتناوله أحدهما من حيث يتناوله الآخر من غير فرق"¹⁴. وأما السيوطي فيعرفه بقوله: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"¹⁵، ومعنى الاعتبار الواحد في تعبير السيوطي هو الدلالة الواحدة التي تعبر عن اللفظين

المختلفين، ومعنى كلام الغزالي في عبارة "من غير فرق" هو المطابقة التامة بين اللفظين، وهذا ما يفسره وجود الترادف التام الكامل المعبر عن تماثل الألفاظ.

غير أنّ السيوطي يرجع عن قوله في قضية الدلالة الواحدة التامة، ويتّضح ذلك في قوله: "والترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة، يجمعها معنى واحد، كما يقال: أُصْلَحَ القَاسِدُ، ولمَّ الشَّعَثُ وَرَتَّقَ القُنُقُ وشَعَبَ الصَّدْعُ، وهذا أيضا مما يحتاج إليه البلّغ في بلاغته، فيقال خطيب مصنّع وشاعر مُغْلِقٌ، فبحسن الألفاظ واختلافها على المعنى الواحد ترصع المعاني في القلوب وتلتصق بالصدر، ويزيد حسنه وحلاوته وطلاوته بضرب الأمثلة به والتشبيهات المجازية وهذا ما يستعمله الشعراء والخطباء والمترسلون ثم رأوا أنه يضيّق بضائق النطق عن استعمال الحقيقة في كل اسم فعدّلوا إلى المجاز والاستعارات" ¹⁶.

فإذا نظرنا إلى القدماء أمثال ابن فارس والسيوطي والغزالي في تعريفاتهم لمفهوم الترادف، وإن اختلفت هذه المفاهيم، فإنّ الترادف التام يجب أن يكون وفق شروط ومعايير أهمها أن يكون اللفظان يدلان على شيء باعتبار واحد وهو اتجاه السيوطي، وكذلك أن يتناول اللفظان المسمى الواحد من غير فرق وهو ما قاله الغزالي، بالإضافة إلى ذلك فإن اللفظين المترادفين ينبغي أن لا يوجد بينهما أي تفاوت دلالي أو ملمح لغوي، وهو ما أقره ابن فارس، و"قد ترتب على هذا الفهم لظاهرة الترادف أهمية خاصة في العمل المعجمي، إذ كثير ما يتم شرح معنى الكلمة في المعجم بكلمة أخرى، وهذا يعني بالضرورة أن الكلمتين بمعنى واحد أو على الأقل درجة التطابق بينهما واسعة" ¹⁷.

2- عند المحدثين: وإذا كان القدماء قد أدلوا بدلوه في قضية الترادف كمصطلح لغوي بين النظرية والتطبيق، فكذلك المحدثون لهم نصيبهم من ذلك، ونذكر منهم إبراهيم أنيس ورمضان عبد التواب وعلي الجارم وزجوستا (Zgusta) وقودمان (Goodman) وليرر (Lehrer)، بحيث يرى كل من إبراهيم أنيس ورمضان عبد التواب وعلي الجارم أنه توجد ألفاظ بينها ترادف حقيقي، لكنهم يروا أن هذه الألفاظ لا يمكن البحث عن فروق بينهما لعدم وجود هذه الفروق، فالترادف الحقيقي نادر الوقوع في رأيهم، وأن أكثر ما يستخدم منه إنما يستخدم بضرب من المجاز، أي بالمعنى الشائع للترادف دون البحث والتدقيق في الفروق ¹⁸.

وبالنظر إلى مجموعة التعريفات التي أوردها المحدثون لمفهوم الترادف التام والتي نلخصها في عنصرين اثنين وهما تبادل المترادفين في سياق واحد، وعدم حدوث تغير في المعنى الدلالي، وكذلك التركيب النحوي للجملة، بمعنى أنّ "التعبيرين يكونان مترادفين في لغة ما إذا كان يمكن تبادلهما في

أي جملة في هذه اللغة دون تغيير القيمة الحقيقية لهذه الجملة، والكلمات المترادفة هي الكلمات التي تنتمي إلى نفس النوع الكلامي (أسماء-أفعال) ويمكن أن تتبادل في الموقع دون تغيير المعنى أو التركيب النحوي للجملة¹⁹، بمعنى أن هناك معايير وقواعد ونظريات يتم من خلالها وضع شروط لعملية التبادل الدلالي بين المترادفين، ونحن نقصد بالنظريات مثل النظرية التصويرية والنظرية الإشارية والنظرية السلوكية، بحيث "يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية التصويرية إذا كان التعبيران يدلان على نفس الفكرة العقلية أو الصورة"²⁰، فالأفكار ترتبط بالتصور عند مؤيدي هذه النظرية، فإذا قال المتكلم مثلاً كلمة "أسد" فإنّ السامع بالضرورة يملك نفس الصورة لهذا الحيوان أو على الأقل معانيها المرتبطة بما كالشجاعة والإقدام والافتراس.

وفي النظرية الإشارية فإنّ معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء ما، والعلاقة هنا تكمن ما بين التعبير وما يشير إليه؛ أي باعتبار أنّ الكلمة رمز لمعنى، و"يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية الإشارية إذا كان التعبيران يستعملان مع نفس الشيء بنفس الكيفية"²¹؛ لأنّه حسب نظرة أوجدن وريشتاردز: "لا توجد علاقة مباشرة بين الكلمة كرمز، والشيء الخارجي الذي تعبر عنه، والكلمة عندهما تحوي جزأين هما صيغة مرتبطة بوظيفتهما الرمزية، ومحتوى مرتبط بالفكرة أو المرجع، وهذه الفكرة عن الطبيعة المزدوجة للكلمة باعتبارها صيغة ومحتوى ترجع إلى عهد دي سوسير الذي أكد الطبيعة المزدوجة للرمز عن طريق مثاله القياسي الذي قدمه، بحيث شبهه بقطعة من الورق ذات وجهين، فكما لا يمكنك أن تقطع أحد الوجهين دون الآخر فكذلك لا يمكنك أن تفصل جانبي الرمز أحدهما عن الآخر، لأنهما مرتبطان ارتباطاً جانبي الورقة، وتعني النظرية الإشارية أن معنى الكلمة هو إشارتها إلى شيء غير نفسها"²².

بالإضافة إلى ذلك تدخل هناك قضية الإثارة والاستجابة، بحيث "يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية السلوكية إذا كان التعبيران متماثلين عن طريق اتصال كل منهما بنفس المثير والاستجابة"²³، وقد أكد بلومفيلد ارتباط المعنى بمسألة الإثارة ومسألة رد الفعل المتعلقة بالألفاظ، ونعني بالألفاظ المنطوقات، وهذه العملية قابلة للملاحظة.

وهذا يستدعي أن الصيغة اللغوية المنطوقة تتميز بمجموعة من الصفات الأساسية هي نفسها التي تعبر عن معنى هذه الصيغة؛ أي مجموعة العناصر التحليلية التي تخضع لها الصيغة اللغوية. ولهذا يرى أصحاب النظرية السياقية أن معنى الكلمة هو استعمالها اللغوي ووظيفتها التي تؤديها داخل السياق، ويصرح فيرث "أنّ المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة"²⁴، مما يفسّر عملية المجاورة بين الوحدات اللغوية، وأن هناك

ارتباطات وعلاقات دلالية تكمن في معاني الألفاظ. فأصحاب النظرية السياقية أكدوا على عملية المجاورة للوحدات، وأن الوصف والتحديد الدلالي لا يكونان إلا بها، و"لما كان من طبيعة المعنى المعجمي التعدد والاحتمال، وكل من هاتين الصفتين تؤدي إحدهما إلى الأخرى، لأنه إذا تعدد معنى الكلمة تعددت بالتالي احتمالات القصد منها، وتعدد احتمالات القصد يقود إلى تعدد المعنى، ذلك أن الكلمة في المعجم أو في حالة الأفراد لا تفهم معزولة عن السياق أو المقام؛ ولذلك توصف الكلمات في المعجم بأنها مفردات، بل إن وجود الكلمات في المعجم هو وجود مصطلح لأن الكلمات وجدت لكي تستعمل لا لكي تحفظ، ومن ثم فإن وضع الكلمات في المعجم هو الخطوة الأولى في سبيل استعمالها وليس من أجل حفظها"²⁵.

وعلى أساس ما سبق فإننا ننظر إلى الترادف على أنه اتفاق بين معاني الكلمات مع إغفال إدراك الفرق الدلالي بينها، "غير أن الفرق قد نشعر به حين نحاول أن نستبدل الكلمات بعضها ببعض في المواقف المختلفة، ومن الجائز أن يصح التبادل في أي موقف إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة وصفية"²⁶. ولا يعتبر هذا من باب التبادل التام لمعاني الكلمات، فقد ترد كلمة ذات استعمال واسع وأكثر شمولية من كلمة أخرى، ورغم هذه الاختلافات المسجلة يمكن القول إنه "لا مفر لنا من التسامح والتجوز في قبول مصطلح الترادف. ومثال على ذلك كلمتا القسطاس والميزان هما شبه مترادفتين في القرآن الكريم، فكلمة ميزان أعم من كلمة قسطاس، وقد جاء قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا **الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ**﴾²⁷، يقول الأصفهاني: "والمعارف في الوزن عند العامة ما يقدر بالقسط والقبان"²⁸. ويفسر ذلك قوله تعالى: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾²⁹.

وبالنظر إلى ما سبق ذكره فإن مسألة شبه الترادف وجدت كحل لبعض المفاهيم والمصطلحات لكي يتسنى توظيفها في مختلف السياقات والمواقف، ويقول فريد عوض حيدر: "فمن الجائز أن تتفق كلمتان أو أكثر في المعنى، وقد لا ندرك الفرق بينهما، غير أن الفرق قد نشعر به حين نحاول أن نستبدل الكلمات بعضها ببعض في المواقف المختلفة، ومن الجائز أيضاً أن يصح التبادل في أي موقف"³⁰، وهذا التبادل يتم في الحالات التي تتشابه أو تتقارب أو تتماثل المفردات بدرجة تكاد تكون كبيرة إذا ما قارناه بالترادف التام، ويعني هذا الكلام أن هناك تشابه دلالي واضح بين الكلمات وما تشير إليه في الخارج أو في الدلالات المتضمنة، لكن يبقى الاختلاف في درجة التطابق وهو ما ذهب إليه زجوستا (Zgusta) بأنه "تستعمل الكلمة في سياق معين، ولا تصلح الأخرى في نفس السياق، وكلاهما بمعنى واحد، ذلك لأن التطابق في المعنى بين الكلمات يتطلب تطابقاً بين الأصول الثلاثة التي يتركب منها المعجمي لكل كلمة وهي ما تشير إليه الكلمة في

الخارج وما تستدعيه الكلمة إلى الذهن ودرجة التطابق، وأي اختلاف في هذه الأصول يؤدي إلى شبه الترادف³¹.

وقد ذهب الكثير من العلماء بالإقرار بوجود شبه الترادف وإنكار وقوع الترادف التام أو على الأقل قبوله بشروط، ومنهم إبراهيم أنيس وكمال بشر وبلومفيلد وفيرث وألمان، وفي هذا يقول فريد عوض حيدر: "عدد قليل منهم يسمح بوقوعه إما بتضييق شديد، أو مع شيء من التجوز أو بشروط خاصة، ومن المضييقين أولمان، ومن المجوزين له الفريق الذي قال عنه لهر (Lehrer) هناك فريق يقول بوجود الترادف، لأنه يكتفي بصحة تبادل اللفظين في معظم السياقات مثل كلمتي (Mother/Mama) والخلاف الأسلوبي بينهما لا يمنع ترادفهما، ومن يسمح بوقوعه بشروط خاصة إبراهيم أنيس، ويمكن القول أن جميع اللغويين المحدثين يقرون بوقوع الترادف غير التام أو ما يسمى بشبه الترادف"³².

ويقول لهر (Lehrer): "وإذا اشتربنا التماثل بين المفردتين فلن يكون هناك مترادفات، ولكن قد يكون هناك عدد من المفردات المتشابهة إلى حد كبير في المعنى، ويمكن تبادلها بصورة جزئية"³³، وهذا ما يفسر أن المعنى الدقيق للترادف يجب أن تعبر فيه الكلمات المترادفة عن تضمن تام في ما بينها، وهو معنى التطابق الذي أشار إليه كل من أولمان و لروزجوستا.

ونستشهد في ما سبق ذكره برأي قودمان (goodman) وستورك (stork)، فأما قودمان فهو يقول: "لا يوجد لفظان يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر دون تغيير الدلالة الحقيقية، وعلى هذا فلو ادعينا ترادف كلمتين فإن عدم إمكانية الكلمتين لا تحملان نفس المعنى"³⁴، وأما ستورك فيقول: "كل الكلمات تملك تأثيراً عاطفياً كما تملك تأثيراً إشارياً، ولهذا فمن المستحيل أن تجد مترادفات كاملة"³⁵.

وحسب هذين الرأيين فإن إمكانية وجود أشباه المترادفات قائمة، وإلا لاتصفت اللغة بالجمود ولعجز أهلها عن التعبير عن كثير من الأشياء، ويضرب لنا أحمد مختار عمر مجموعة من الأمثلة في مرادفات كلمة أسد، فهو يقول: "ونحن على سبيل المثال لو استعرضنا الأسماء التي تلحق بالأسد لوجدنا كثيراً منها من قبيل الصفات التي تشير كل منها إلى معنى محدد: فالضيغم: مأخوذ من الضغم وهو العض الشديد، والضرغام: الضاري الشديد المقدام من الأسود، والغضنفر: الغليظ الخلق الكثير الشعر، والعميثل: الضخم الشديد العريض، أو الثقيل الخطو كأن فيه بطن من عظمة، والقسورة من القسر، وهو القهر والغلبة والعزة، والمصور من المصير وهو جذب الشيء وكسره، والمياس: من الميس وهو التبخر والاحتياال"³⁶.

ج- أسباب وجود الترادف: لقد تعددت المواقف واختلفت الآراء حول أسباب وجود الترادف، وقد ذهب ابن جني إلى أنه من أسباب وجود الترادف هو أن يملك الإنسان لغة ثم يستفيد من لغة قبيلة أخرى فيطول به العهد بهذه اللغة، ويكثر استعماله لها فيألفها وتصبح من لغته، ومن ذلك فإن كثرة الألفاظ على المعنى الواحد هي من باب تحصيل الإنسان للغة جماعات تنتمي إلى أسرة لسانية واحدة³⁷، فابن جني بذلك يحرص على أن الترادف لا يتأتى من لغتين مختلفتين، ولكن ينتج من الاحتكاك اللغوي بين البشر وهم أصحاب اللغة الواحدة أو اللسان الواحد، وذلك بالاستفادة من بعضهم البعض.

ويضيف ابن جني في "باب في ما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور" بقوله: "إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي وفي ما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده، فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها، وتأبدت معالمها"³⁸، ويضيف ابن جني أيضاً قائلاً في نفس المنوال تبريراً لموقفه ما نصه: "وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار"³⁹، فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة"⁴⁰.

ومن هذا المنطلق يفسر ابن جني اختلاف بعض الألفاظ على المعنى الواحد، كما أشار إلى سبب آخر لوجود الترادف وذلك في خلال حديثه عن اجتماع لغتان أو ثلاث لغات لرجل واحد، ويعلل ذلك أيضاً بأن العرب أهل شعر وهم محتاجون إلى سعة في الألفاظ، و"من ذلك قولهم: بغداد وبغدان، وقالوا أيضاً: مغدان، وطبرزلوطبرزن، وقالوا للحية: أيم، وأين، وأعصُر، ويعصُر: أبو باهلة والطننيسة والطننيسة. وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك - كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان - فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كترتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرّف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت - لطول المدة واتصال استعمالها - بلغته الأولى"⁴¹.

ومفاد ذلك أنّ العرب تكلمت بلفظين مختلفين للدلالة على المعنى الواحد وذلك لاستثمار الكم الهائل من الألفاظ مما أترى أوزانها الشعرية، وما تنويع الكلام عند العرب إلا دليل حي يؤكد هذه المسألة، وعلى حد تعبير السيوطي بقوله: "فبحسن الألفاظ واختلافها على المعنى الواحد ترصع المعاني في القلوب وتلتصق بالصدور"⁴².

كما ذهب البعض إلى إنكار الترادف الواقع في لغة واحدة، وأجازوا أن يكون من لغتين مختلفتين، ونقصد باللغتين اللسانين وليس اللهجتين، ودليل هذا ما وجدناه عند ابن جني في قوله: "وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجمعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا"⁴³. وقد روى ابن جني عن الأصمعي دليلاً يستند إلى أمثلة تشير إلى معنى كلمة قد اختلف فيها وهو ما نصه: "ورويت عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر السقر (بالسين)، فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر، أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها، وهكذا تتداخل اللغات"⁴⁴، وهو ما نفسره بعملية اقتراض اللغات من بعضها البعض وذلك "أن تأخذ اللغة كلمات من لغات أخرى، لها في هذه اللغة نظائر في المعنى مثل كلمة (دستقشمار) بمعنى (العسل) فارسية، والإستبرق للحريز الثخين، والسندس للحريز الرقيق، كمبيوتر للحاسوب"⁴⁵.

وقد أورد السيوطي مجموعة من الأمثلة في هذا الباب في: "فصل في المعرب الذي له اسم في لغة العرب" ومنها قوله: إن الإبريق في لغة العرب يسمى التأمورة، والبط عند العرب صغاره وكباره إوز الواحدة إوزة، وإن الهاوون يسمى المنحاز والمهراس، وإن الطاجن يسمى بالعربية المقلّى وأن الياسمين يسمى بالعربية السمسق، وإن اللوبيا تسمى الدجر، وإن السكر يسمى الميزت بلغة أهل اليمن⁴⁶. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك ترادف بين مجموعة من الألفاظ الدخيلة ومجموعة الألفاظ الأصلية، مثل كلمة (تلفون) وكلمة هاتف، فالأولى أوروبية اقتبست إلى العربية وشاع استعمالها بين الناس، وكذلك كلمة تلفزيون وهي بمعنى الإذاعة المرئية أو الشاشة، وكثيرة هي الكلمات من هذا النوع.

إلا أن بعضهم جعل من اختلاف اللهجات سبباً في وجود الترادف، وهو ما ذكره ابن جني بقوله: "وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبته فأخْلُقُ الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة، والكثيرة هي الأولى الأصلية"⁴⁷، وقد تنبه القدماء والمحدثون إلى أن تعدد الأسماء للشيء الواحد مرده إلى اختلاف اللهجات، ومفاد ذلك أنه "قد

يتحد المدلول ويختلف الدال عليه باختلاف البيئات، من ذلك العصا تسمى في اليمن الصَّميل وفي مصر النبوت، والولد يسمى في اليمن العصفور ويسمى في الحجاز المحفوظ⁴⁸. وتسمية الولد بالعصفور دلالة على صغر جسمه، وتسميته بالمحفوظ تفاقماً بالسلامة وطول العمر، كما أن تسمية العصا بالنبوت رجوعاً إلى أصلها النباتي، كما تسمى العصا في الجزائر بالمطرق دلالة على الطرق وهي عملية دق الأبواب، وأمثلة الترادف بين لهجتين مختلفتين في عصرنا الحديث كثيرة ومتنوعة.

ويذهب البعض إلى أن الأصل أن يكون للشيء الواحد اسم واحد، وأما باقي الدوال فهي صفات مختلفة، وذلك باختلاف خصائص ذلك الشيء ثم تستخدم هذه الصفات أسماء وينسى ما فيها من الوصفية كأسماء السيف، الصارم، الصقيل، الباتر، ويدخل ضمن هذا السبب ميل العرب إلى الكنى، فالشيء الواحد عندهم له كثير من الكنى، يكثر إطلاقها عليه ويشيع استعمالها فيه حتى تصبح مرادفة له، من ذلك في كنى النمر: وهي أبو الأسود، أبو الأبرد⁴⁹، فالاختلاف اللهجي له دور كبير في نشوء الكثير من الظواهر اللغوية، وذلك بسبب اختلاف القبائل في استخدام الألفاظ وتحديد دلالتها، الأمر الذي أدى لعلماء العربية إلى محاولة إدراك ما لهذا الاختلاف من أثر في نشأة الترادف، وهو ما ذهب إليه ابن جني وعبر عنه باختلاف اللغات، ومن ذلك قوله: "فدعت الحاجة إلى وضع الأسماء المشتركة فجعلوا عبارة واحدة لمسميات عدة كالعين والجوون واللون، ثم وضعوا بإزاء هذا على نقيضه كلمات لمعنى واحد، لأن الحاجة تدعو إلى تأكيد المعنى والتحرير، فلو كُرِّرَ اللفظ الواحد لَسُمِّحَ وُجِّحَ، ويقال: الشيء إذا تكرر تَكَرَّرَ والطباع مجبولة على معاداة المعادات، فخالفوا بين الألفاظ والمعنى واحد"⁵⁰.

ويبدو أنه السبب الغالب في نشأة الترادف على الإطلاق وإلا كيف نفسر تكرار هذه الظاهرة في اللغة، واللغة العربية من أكثر اللغات استيعاباً للترادف وذلك راجع إلى الموروث اللفظي الهائل لها، كما أن العرب كانوا مولعين بإطلاق أكثر من لفظ للمعنى الواحد.

د- شروط الترادف: إنَّ من شروط الترادف التي يمكن أن تحقق هذه الظاهرة اللغوية، التطابق في معاني الكلمات عبر السياقات المختلفة، والاتحاد في البيئات اللغوية والعصور والأزمان، وتشابه اللهجات، وأن لا تكون الكلمات نتيجة تطور صوتي لكلمات أخرى، وعلى العموم يمكن تلخيص شروط حدوث الترادف في النقاط الآتية:

1- إن وجود التطابق التام بين الكلمات يعد من الركائز الأساسية لقبول عملية الترادف بين الكلمات، و"لا نقول بالترادف إلا إذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي القديم كان يفهم مثلاً من

كلمة جلس معنى لا يستفيده من كلمة قعد وهذا يعني التأكد من السياقات التي كانت تستخدم فيها الكلمات قديماً وحديثاً⁵¹، لأن بعض فقهاء اللغة يرى أنّ الدلالة التي في قعد ليست هي الدلالة التي في جلس، "فابن فارس يرى أن بين اللفظين مشاكلة، وأن بينهما قدراً من الدلالة يسمح بنبابة أحدهما عن الآخر في الكلام، ولكنه يؤكد على أن كل لفظ منهما يحمل دلالة خاصة ليست في الآخر"⁵².

وإذا ثبت التطابق فعلاً حدث الترادف، وفي هذا الصدد يقول ابن فارس: "ونحن نقول: إن في قعد معنى ليس في جلس ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد.. ثم نقول: كان مضطجعاً فجلس، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس؛ لأن الجلوس: المرتفع.. فالجلوس ارتفاع عما هو دونه"⁵³، وقد خالف كثير من الفقهاء هذا الاتجاه، ورأوا أن الكلمات المترادفة وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد.

2- أن تكون الكلمات المترادفة من لهجة واحدة أو من عدة لهجات متشابهة أو تداخل بين اللغات واقتراض لغة من لغة أخرى، وهو ما أشار إليه ابن جني حقيقة في قوله: "وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا"⁵⁴، وهو نفسه ما أكدده السيوطي بقوله: "فبحسن الألفاظ واختلافها على المعنى الواحد ترصع المعاني في القلوب وتلتصق بالصدور"⁵⁵، بالإضافة إلى عملية الاقتراض بين اللغات، وهو "أن تأخذ اللغة كلمات من لغات أخرى، لها في هذه اللغة نظائر في المعنى مثل كلمة (دستقشار) بمعنى العسل فارسية، والإستبرق للحبر الشخين، والسندس للحبر الرقيق"⁵⁶.

وكل هذه الألفاظ تكلم بها العرب قديماً واستعملوها في سياقاتهم اللغوية المختلفة، وهذا ما نفسره بالاتحاد في البيئة اللغوية وكون الكلمات من بيئة لغوية واحدة أو لهجة واحدة، ولم "يفطن المغالون في القول بالترادف إلى هذا الشرط، وخاصة من القدماء؛ إذ عدوا اللهجات العربية وحدة واحدة واعتبروا الجزيرة العربية بيئة واحدة وليس الأمر كذلك، فقد تكون اللغة المشتركة أو الفصحى بيئة واحدة أو مستوى واحد من مستويات الاستعمال لكن لكل لهجة مستوى يختلف عن الأخرى"⁵⁷.

3- إنّ مسألة الاتحاد في العصر من المسائل المهمة في قبول عملية الترادف بين الكلمات، "فقد يقع الترادف نتيجة لاختلاف الأزمان والعصور، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين، فإذا بحثنا عن الترادف فيجب أن لا نتلمسه في شعر شاعر جاهلي وشاعر معاصر مثلاً"⁵⁸، كما أن الاتحاد في العصر يفسر باستعمال كلمتين في عصر

واحد ومعنى واحد وليس في عصرين متباينين، و"تلك هي النظرة الوصفية (synchronic)، ولا ينظرون إلى المترادفات نظرة تاريخية (diachronic)"⁵⁹.

4- إن ظاهرة التطور الصوتي التي حكى عنها العلماء هي ظاهرة مخلة بشروط الترادف بين الكلمات، ويرى بعض فقهاء اللغة "ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر مثل كلمات الصقر والزقر والسقر، حيث نلاحظ أن إحداهما تعد أصلا والأخرين تطورا لها"⁶⁰. لكن هناك من يرى هذه المسألة تدخل في عملية الافتراض بين اللغات، وهي من قبيل الترادف، وهذا ما نفهمه من قول ابن جني في ما رواه عن الأصمعي في قوله: "اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر السقر (بالسين) فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر، أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها، وهكذا تتداخل اللغات"⁶¹.

إن الترادف كظاهرة لغوية إذا ما استوفت حقها من هذه الشروط صحت ولو بالقدر القليل، وكان جدير بنا أن نقول هذا اللفظ مرادف لهذا، و"مهما يكن من أمر وكيفما كان نشوء هذا القدر من الكلمات المترادفة في اللغة العربية فقد أفادت هذه الظاهرة في التوسع في التعبير الأدبي والفني كما في السجع والجناس والتورية وغير ذلك من أصناف البديع"⁶²، وعلى هذا الأساس وبهذا الاتجاه نعمل على تفسير كثير من الكلمات وشرحها شرحا يتوافق مع السياقات الواردة فيها.

ه- الترادف بين الإثبات والإنكار: لقد تضاربت آراء العلماء حول ظاهرة الترادف بين الإثبات والإنكار؛ ومن الذين قالوا بوقوع الترادف العالم سيبويه إذ يقول: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"⁶³، ويفهم من قوله أن العرب كانت تستعمل المترادف في كلامها وأشعارها، وأن الترادف يحسب للعربية وهو عامل إثراء لها، وليس ذلك عيب البتة.

ومن الذين قالوا بالترادف أيضا الأصمعي، و"يروي مثبتو الترادف حادثة يؤكدون فيها وقوعه وهي سؤال الرشيد للأصمعي: يا أصمعي إنّ الغريب عندك لغير غريب فقال الأصمعي: يا أمير المؤمنين ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسما، ويروون أيضا أن ابن خالوية كان يفتخر بأنه حفظ للسياق خمسين اسما وقد قيل أنه صنع مصنفا في اسم الأسد وآخر في أسماء الحية، ومنهم كذلك الروماني فقد وضع كتابا سماه الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى"⁶⁴، والأمثلة في ذلك كثيرة في هذا الباب من أنواع التصانيف والمعاجم التي حوت هذا العلم.

وقد خصَّص ابن جني في الخصائص بابا خاصا للترادف أسمائه: "باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني" قال فيه: "هذا فصل في العربية حسن كثير المنفعة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه وذلك كقولهم: (خُلِقَ الإنسان) فهو (فُعِلَ) من خَلَقَتْ الشيء أي ملسته، ومنه صخرة خلقاء للملساء، ومعناه أن خُلِقَ الإنسان هو ما قدر له ورتب عليه"⁶⁵، وقال أيضا تسمى القطعة من المسك بالصُّوار على وزن فُعَال من صاره يصوره إذا عطفه وثناه لأنه يجذب حاسة من يشمه إليه، وكذا تجد معنى المسك أيضا، وذلك أنه فُعِلَ من أمسكت الشيء، كأنه لطيب رائحته يُمسِك الحاسة عليه"⁶⁶.

وموقف ابن جني من الترادف يبدو واضحا جليا، بحيث نجده مؤيدا له وعاملا عليه بدليل أنه أفرد بابا له في كتابه الخصائص، وقد أشار فيه إلى غرابة مسلكه وطرافة مأخذه، بدليل قوله: "وهذا مذهب في هذه اللغة طريف، غريب لطيف وهو فقهها، وجامع معانيها، وضام نشرها"⁶⁷، كما ذهب إلى أن الترادف يكاد يوازي الاشتقاق من منطلق دلالة الألفاظ على المعنى الواحد، بدليل قوله: "وهذا باب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني المجردة من الألفاظ، وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد، فكأن بعضه منبهة على بعض"⁶⁸، ومعنى ذلك أن الاختلاف يكمن في أصل الدلالة، فهذه الأخيرة نجدتها في الترادف تنبع من الفكر وذلك باختلاف الألفاظ وتنوعها. أما في الاشتقاق يتأتى المعنى الواحد من التقليل أو الألفاظ ذاتها.

وذهب التهانوي إلى القول بوجود الترادف والتأكيد عليه في اللغة وتعليل ذلك الاستقراء باستخدام منطق الانتقال من الأحكام الجزئية إلى الأحكام الكلية، وليس هذا من باب اختلاف الذات والصفة كالإنسان والناطق، ويتضح ذلك في قوله أن البعض يزعم عدم وجود الترادف وفي هذا يشير إلى منكري الترادف إلا من باب اختلاف الذات كالإنسان والناطق واختلاف الصفة كالمنشئ والكاتب، والحقيقة أن وقوع الترادف شيء حتمي واقع في اللغة بدليل الاستقراء، نحو أسد وليث"⁶⁹.

غير أنّ هناك ما أنكر الترادف، وهذا ما أشار إليه ابن فارس بقوله: "ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة"⁷⁰، بحيث سمى المترادفات صفات ولم يقل أسماء وهو قوله للسيف صفات كثيرة، وما نقله السيوطي في المزهر دليل على أن أبا علي الفارسي كان ينكر الترادف في العربية، و"قد ساق السيوطي واقعة يشير فيها إلى أنه كان بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل العلم باللغة، وفيهم

ابن خالوية، فقال ابن خالوية: أحفظ للسيف خمسين اسما، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ إلا اسما واحدا وهو السيف، فقال ابن خالوية: فأين المهند والصارم وكذا وكذا فقال أبو علي: هذه صفات، وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة⁷¹.

ومن هؤلاء المنكرين للترادف نذكر أبا هلال العسكري فقد صنف كتابا سماه "الفروق اللغوية" حيث أثبت فيه أنّ ثمة فروق دلالية تحول بين التطابق التام للمترادفات، وأن اختلاف أبنية الألفاظ يوجب اختلاف معانيها، و"من المرجح أنّ العسكري غير مصيب في ما ذهب إليه؛ لأنّ للعرب الإتياع، وهو أن تتبع الكلمة بكلمة على وزنها أو رويها إشباعا وتأكيذا، وذلك كقولهم: خراب يياب، وقد أشار السيوطي إلى قول الأملدي: التابع لا يفيد معنى أصلا، ولهذا قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن معنى قولهم: بسن، فقال: لا أدري ما هو. والتحقق أنّ التابع يفيد التقوية وأنه يختص بمزيد معنى في مواضع، وقد يكون غير مفيد في أخرى"⁷²، غير أن أبا هلال العسكري نفسه اعترف بالترادف وأقره وأرجع ذلك إلى العامل اللهجي وتداخل اللغات، ثم إنّ العسكري قد صنف كتابا في معاني الكلمات سماه "التلخيص في أسماء الأشياء"، وقد ساق فيه كثيرا من المترادفات⁷³.

ويبقى ابن جني هو الرائد في ذلك، فإنّ نظريته للترادف تختلف عن نظرية باقي العلماء، فقد استطاع أن يخرج هذه الظاهرة من دائرة الانغلاق والغموض، وذلك بالولوج في أصل الارتباط الدلالي بين الكلمات المترادفة، وعليه "لا بد من التساؤل عن حقيقة هاته الألفاظ التي اختلفت للدلالة على المعنى الواحد في اللغة الواحدة، وما هو الدافع المعنوي الذي يسعى وراء ذلك، وهذا ما ذهب إليه ابن جني من أنه ضم الكلمات التي هي على وزن فعيلة تحت معنى واحد"⁷⁴، ومن ذلك قوله في: "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني" ما نصه: "وقد كثرت فعيلة في هذا الموضوع وهو قولهم: الطبيعة، وهي من طبعت الشيء أي قررته على أمر ثبت عليه، كما يُطبع الشيء كالدرهم والدينار، فتلزمه أشكاله، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله. ومنها النحيتة وهي فعيلة من نحت الشيء أي ملّسته وقررته على ما أردته منه، فالنحيتة كالحليقة: هذا من نَحْتُ، وهذا من حَلَقْتُ، ومنها الغريزة وهي فعيلة من غرزت كما قيل لها طبيعة، لأن طبع الدرهم ونحوه ضرب من اسمه، وتغريزة بالآلة التي تثبت عليه الصورة، وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع"⁷⁵.

ومن خلال ما سبق ذكره فإنّ منهج الترادف عند ابن جني يبدو واضحا ويستدعي كثيرا من الدراسة والتمارين في علوم العربية، و"يمكن القول إن ما يميز منهج ابن جني أنّه يفسر الأشياء

انطلاقاً من الرجوع بما إلى أصلها، محاولاً بذلك أن يكسبها شرعية القرابة والاتفاق في المعنى الواحد، وهذا واضح من خلال النحيطة مثلاً والطريقة، بحيث لا نكاد نجد لهما سبيلاً للاتفاق في المعنى على عكس ابن جني الذي درج إلى عمق هاته الألفاظ وحاول أن يصل إلى العقدة التي تشتبك فيها هذه المعاني⁷⁶.

و- فوائد الترادف: إنّ من فوائد الترادف إظهار ألوان المعاني، والإكثار من استعمال الألفاظ وتنويعها، وما هذا إلا توسع في سلوك طرق الفصاحة وأسلوب النظم، "المترادفات تبيح للشاعر أن يختار من الألفاظ ما يتناسب مع ما يريد من قافية ووزن، كما تبيح للنثر ما يريد به تزيين كلامه من الجناس والسجع وغيرهما مع مراعاة مقتضى الحال من البلاغة، باختيار اللفظ المناسب لأنّه قد يصلح لفظ لمقام ولا يصلح لآخر"⁷⁷، كما أن كثرة الوسائل على الإخبار عما في النفس يعد عاملاً مساعداً في عملية الاتصال والتواصل، ويدخل في ذلك "ارتجال ألفاظ لم تسمع من قبل كما هو كائن سلفاً: وتغيير ألفاظ الكلام من مقام إلى مقام بتغيير الألفاظ نفسها"⁷⁸، فربما ينسى المتكلم أحد الألفاظ أو يعسر عليه النطق بها فيلجأ إلى تعويضها بألفاظ أخرى تقوم مقامها في المعنى.

بالإضافة إلى ذلك فالترادف يساعد في توزيع وتقسيم المعاني العامة لكلمة من الكلمات، فمثلاً مادة (ض ر ب) توزعت إلى معنى: النظر والشبيه والمثال، فقد جاء في لسان العرب: الضريب: النظر، والضريب: الشبيه، والضريب: المثال⁷⁹، أي أن كلا من الألفاظ: النظر والشبيه والمثال جاءت في معنى الضريب، فهي ألفاظ تصب في دلالة واحدة، فالنظر يرادف الشبيه والمثال ويجمعها معنى واحد هو الضريب، ومن بين فوائد المترادف أيضاً استطاعتها الإيفاء بمتطلبات التعبير وسياقاته المختلفة، وهي من عوامل إثارة الانفعال لدى المتكلمين، كما يتم تحديد المعاني وتأكيد الأفكار تجريدتها وتعميمها، وتلطيف بعض المعاني باختيار ألفاظ تناسبها في مختلف السياقات⁸⁰.

خاتمة:

نستطيع القول إن ظاهرة الترادف مهمة جداً في اللغة، وفوائدها لا نكاد نحصرها في بضعة أسطر؛ بل هي أوسع من ذلك، وهي بين هذا وذاك تعبر عن قدرة المتكلم في استيعاب ألفاظ اللغة، وتعبر عن كفايته اللغوية. ويبقى الترادف رغم هذا كله ظاهرة فريدة من نوعها تتباهى بها اللغات، واللغة العربية خاصة، ودعوة الإنكار إنما هي سبيل إلى الجمود والركود، واللغة وسيلة للاتصال والتواصل فلا بد لها من عوامل إثراء، والترادف عامل مهم يكسبها قوة وشفراً.

هوامش البحث:

- 1- سورة الأنفال الآية: 9.
- 2- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، مراجعة نجيب الماجدي، المكتبة العصرية صيدا بيروت ط2006/01م، ص210.
- 3- سورة النمل الآية72.
- 4- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، قام بإخراج هذه الطبعة إبراهيم أنيس، عطية صوالحي، عبد الحلیم منتصر، محمد خلف الله أحمد، إشراف على الطبع حسن علي عطية، محمد شوقي أمين، مطابع دار المعارف بمصر ط1973/2م، ج1 ص339.
- 5- محاضرات في فقه اللغة، زبير دراعي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 1994م، ص99.
- 6- محاضرات في فقه اللغة، زبير دراعي، ص99.
- 7- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية بيروت ط1999/1م، ج1 ص24.
- 8- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة بيروت ط2، ج2 ص113، 114.
- 9- المزهر، السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر دمشق، ج1 ص402، 403.
- 10- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، الرماني، تحقيقفتح الله صالح علي المصري، مطبعة نانسي دمياط مصر2004م، ص10.
- 11- الصحاحي، أحمد بن فارس، تحقيق أحمد صقر، القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي 1977م، ص114.
- 12- المصدر نفسه، ص114، 115.
- 13- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب مصر القاهرة ط2005/01، ص121.
- 14- المستصفي، الغزالي، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر جدة1413هـ، ج1 ص31.
- 15- المزهر، السيوطي، ج1 ص402.
- 16- المصدر نفسه، ج1 ص37، 38.
- 17- الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، عمر عبد المعطي، ص45.
- 18- يراجع علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص126.
- 19- المرجع نفسه، ص نفسها.
- 20- المرجع نفسه، ص50.
- 21- الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، عمر عبد المعطي أبو العينين، ص50.
- 22- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص55.
- 23- الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، عمر عبد المعطي أبو العينين، ص50.
- 24- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص68.

- 25- الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق، عمر عبد المعطي، ص 46.
- 26- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 129.
- 27- سورة الرحمن الآية 9.
- 28- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، ص 185.
- 29- سورة الإسراء الآية 35.
- 30- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 129.
- 31- الفروق الدلالية، عمر عبد المعطي أبو العينين، ص 45.
- 32- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 130.
- 33- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 225.
- 34- المرجع نفسه، ص 225.
- 35- المرجع نفسه، ص نفسها.
- 36- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص 230.
- 37- يراجع الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 386.
- 38- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 385، 386.
- 39- يريد بابني نزار: مضر وربيعة، يراجع الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 386.
- 40- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 386.
- 41- المصدر نفسه، ج 1 ص 372.
- 42- المزهر، السيوطي، ج 1 ص 37.
- 43- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 374.
- 44- المصدر نفسه، ص نفسها.
- 45- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 135.
- 46- يراجع المزهر، السيوطي، ج 1 ص 283، 284.
- 47- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 372.
- 48- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 133.
- 49- المرجع نفسه، ص 134.
- 50- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 37.
- 51- مقدمة لدراسة فقه اللغة، حلمي خليل، ص 175.
- 52- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 121.
- 53- الصحاح، ابن فارس، ص 116.
- 54- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 374.

- 55- المزهر، السيوطي، ج 1 ص 37.
- 56- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 135.
- 57- مقدمة لدراسة فقه اللغة، حلمي خليل، ص 175.
- 58- المرجع نفسه، ص 176.
- 59- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 124.
- 60- فصول في فقه اللغة العربية، رمضان عبد التواب، ص 284.
- 61- الخصائص، ابن جني، ج 1 ص 374.
- 62- مقدمة لدراسة فقه اللغة، حلمي خليل، ص 176.
- 63- الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 24.
- 64- جدل اللفظ والمعنى، مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن ط 2002/1م، ص 78.
- 65- الخصائص، ابن جني، ج 2 ص 113.
- 66- يراجع المصدر نفسه، ج 2 ص 118.
- 67- المصدر نفسه، ج 2 ص 133.
- 68- المصدر نفسه، ص نفسها.
- 69- يراجع الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، ص 55.
- 70- الصاحبي، ابن فارس، ص 17.
- 71- جدل اللفظ والمعنى، مهدي أسعد عرار، ص 80.
- 72- المرجع نفسه، ص نفسها.
- 73- يراجع المرجع نفسه، ص 81.
- 74- الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، ص 56.
- 75- المرجع نفسه، ص 57.
- 76- علم الدلالة، فريد عوض حيدر، ص 136.
- 77- المرجع نفسه، ص نفسها.
- 78- في قضايا فقه اللغة، صالح بلعيد، ص 114.
- 79- يراجع لسان العرب، ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر بيروت ط 2000/01م، ج 5 ص 522.
- 80- يراجع علم الدلالة، فريد محمد عوض حيدر، ص 130.